

# الندوة الخامسة حول الدبلوماسية الصحية

القاهرة، مصر، 7-8 أيار/مايو 2016

عالية سلطت الضوء على حقيقة أن الإجراءات التي يقوم بها بلد واحد منفرداً غير كافية لوقف انتشار الأوبئة. وما تلك إلا أمثلة جلية على أهمية الدبلوماسية الصحية للأمن الصحي العالمي.

كما أن الدبلوماسية الصحية مهمة في سياق التنمية المستدامة. ففي 2011، استطاعت السياسة الخارجية والصحة العالمية العمل معاً للتفاوض من أجل إيجاد حلول لوباء الأمراض غير السارية والذي يهدد كلاً من الصحة العمومية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية بكل البلاد في كافة أرجاء العالم، خاصة في إقليمنا. كما أن الأزمات التي يشهدها الإقليم وتؤثر على سكان أكثر من نصف البلدان وتختلف آثاراً مدمرة على النظم الصحية الوطنية لا تقل أهمية عن ذلك. وتلعب الدبلوماسية الصحية دوراً رئيسياً في توفير الإغاثة الإنسانية للمجتمعات التي تحتاجها وفي أحيان كثيرة يكون لها دور في إيقاف الأعمال العدائية للسماح بإدخال المساعدات الإنسانية وللمساهمة في تهيئة بيئة إيجابية للحوار السياسي.

وإنني أؤمن بأن هذا المجال يستحق منا جميعاً اهتماماً كبيراً في هذا العالم المتغير بوتيرة سريعة. ويحتاج البعض منا ممن يعمل في قطاع الصحة لأن يكونوا فيها أفضل عن الروابط بين الصحة وسياسات القطاعات الأخرى، ومنها قطاع السياسة الخارجية. ومن هنا، ندرك مدى أهمية مشاركة هذا الإقليم وحضوره في المفاوضات بالغة الأهمية بالنسبة للصحة، وكذلك في المناقشات الدائرة في كثير من المحافل السياسية المختلفة، الإقليمية منها والعالمية.

إن الندوة الخامسة حول الدبلوماسية الصحية، التي انعقدت في القاهرة يومي 7 إلى 8 أيار/مايو 2016، قد جمعت بين كبار المسؤولين من وزارات الشؤون الخارجية والصحة، والسفراء، ومثلي البعثات الدائمة لدى الأمم المتحدة في جنيف، وعمداء المعاهد السياسية، ورؤساء اللجان البرلمانية المعنية بالصحة، والأعضاء الذين يمثلون الإقليم في المجلس التنفيذي لمنظمة الصحة العالمية، وخبراء في مجال الدبلوماسية الصحية.

ولقد شرفنا بوجود السيد عمرو موسى، الأمين العام لسابق لجامعة الدول العربية ووزير الخارجية المصري الأسبق كمتحدث رئيسي، حيث ألقى الضوء على أن الإقليم لا يزال يفتقر إلى الوعي الكامل بدور الدبلوماسية الصحية في إطار العمل العالمي في مجال التنمية وتأثيرها على الحياة اليومية. وأضاف سيادته أنه مع تزايد وتفاقم التحديات أمام حياة البشر ورفاهتهم، أصبح لزاماً على الدبلوماسية الصحية تعزيز دورها في مجال الصحة علاوة على دورها التقليدي في صون السلام والأمن العالميين. كما أشار إلى أن قضايا الصحة الأوسع نطاقاً قد باتت مسألة متعلقة بالأمن العالمي بصورة متزايدة، وبالتالي يمكن لمنظمة الصحة العالمية الاشتراك بصفة مشروعة مع الأمم المتحدة في وضع الصحة على جدول أعمال مجلس الأمن،



من المعروف اليوم أن الصحة تُساهم مساهمةً رئيسيةً في دفع عجلة التنمية وإرساء السلام والحد من الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية وضّون حقوق الإنسان. وتدرجياً، أضحت الصحة الدولية موضوعاً رئيسياً على جداول أعمال السياسة الخارجية. ولقد تمخضت مشاركة الدبلوماسيين عن عدد من المفاوضات الدولية التي انبثقت عنها معاهدات وإعلانات مهمة، ومنها الاتفاقية الإطارية بشأن مكافحة التبغ (2003)، واللوائح الصحية الدولية (2005)، والإعلان السياسي للأمم المتحدة المعني بالوقاية من الأمراض غير السارية (غير المعدية) ومكافحتها (2011)، وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة 2030 التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في 2015، وقرار مجلس الأمن بشأن حماية خدمات الرعاية الصحية أثناء النزاعات المسلحة في 2016.

وفي كثير من المجالات، أصبح جلياً الآن أن القضايا التي كانت حكرًا على السياسة الوطنية باتت قضايا تشغل بال العالم بأسره، مع ما يصاحبها من تداعيات تتجاوز الحدود الوطنية. وكلما زاد إلمام البلدان بأبعاد الدبلوماسية الصحية، أصبحت مهياً أكثر لأداء دور أكبر في التأثير على القضايا والقرارات المتعلقة بالصحة العالمية. وتنبع أهمية الدبلوماسية الصحية من عملها على توسيع نطاق القضايا الصحية إلى مجالات أخرى خارج قطاع الصحة، وذلك للتصدي للتحديات من منظور سياسي واقتصادي واجتماعي. وحتى يُكتب للدبلوماسية الصحية النجاح، فإنه ينبغي على الجهات صاحبة المصلحة المعنية من مختلف التخصصات (الحكومات والجهات الفاعلة غير الدول والبرلمانات) الاتحاد معاً، مع مراعاة السياسات المختلفة التي تتبناها مختلف قطاعات الحكومة وتأثيرها على الصحة الوطنية.

وفي الوقت نفسه، لا تقتصر الدبلوماسية الصحية فقط على المعاهدات الدولية، ولكن تمتد لتشمل إيجاد حلول للمشكلات على أرض الواقع. وجدير بالذكر أن التعاون الدولي لتحقيق الأمن الوطني والإقليمي والعالمي بات الآن أكبر من أي وقت مضى. ففاشيات الإيبولا، ومتلازمة الشرق الأوسط التنفسية التي يسببها فيروس كورونا (MERS-CoV)، وفيروس زيكا وما استتبعته من استجابة

العالمية بإقليم شرق المتوسط، كما أنها تساهم في هذه الجهود. وسوف نواصل دعم الندوة السنوية حول الدبلوماسية الصحية لنساعد في رفع مستوى الوعي، وتعزيز التنسيق، وبناء القدرات على المستوى الوطني وحتى نضمن أيضاً مشاركة بلادنا بهمة وفاعلية في المناقشات العالمية بشأن التحديات التي تواجه الصحة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في هذا الإقليم وجميع ربوع العالم.

## الدكتور علاء الدين العلوان

مدير منظمة الصحة العالمية لإقليم شرق المتوسط

مؤكداً على ضرورة أن توظف الدول النامية الدبلوماسية الصحية على نحو أفضل في المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف على المستويين الوطني والدولي.

ومن ناحية أخرى، فإن معالي الدكتور علي سعد العبيدي، وزير الصحة الكويتي ورئيس الدورة الثانية والستين للجنة منظمة الصحة العالمية الإقليمية لشرق المتوسط، قد ألقى الضوء على دور اللجنة الإقليمية في الدبلوماسية الصحية وفي دعم وتعزيز جدول أعمال الصحة العالمي.

ومن شأن هذه السلسلة من الندوات أن تعمل على نشر فكرة أن بناء القدرات في مجال الدبلوماسية الصحية أمر بالغ الأهمية للدول الأعضاء في منظمة الصحة

## موضوعات الندوة

والجهات الفاعلة غير الدول في القطاعين العام والخاص بالغ الأهمية بالنسبة للتنمية المستدامة في مجال الصحة.

### تنفيذ الإعلان السياسي للجمعية العامة للأمم المتحدة المعني بالوقاية من الأمراض غير السارية (غير المعدية) ومكافحتها

في 2011، حققت منظمة الصحة العالمية والدول الأعضاء نصراً كبيراً من خلال توجيه أنظار الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى وباء الأمراض غير السارية على الصعيد العالمي، بحيث أدركت الجمعية العامة التأثير الاجتماعي والاقتصادي القائم والنتائج عن تلك الأمراض وتبعات عدم اتخاذ أي إجراء في ذلك الشأن. ولقد أرسى الإعلان السياسي خارطة طريق واضحة تتضمن التزامات معينة ووضع أهدافاً محددة بأطر زمنية لكل البلدان لكي تحققها. وعلى الرغم من ذلك، فإن اجتماع المتابعة الذي عُقد في 2014 خلّص إلى أن التقدم المُحرَز كان غير متساوٍ وغير كافٍ، وبالتالي، فإن هناك الكثير الذي ينبغي عمله لبلوغ تلك الأهداف التي سترفع الدول الأعضاء بشأنها تقارير للجمعية العامة للأمم المتحدة في 2018. ولقد تمت ترجمة التزامات الدول الأعضاء إلى إطار عمل إقليمي واضح يتناول التدابير الرئيسية التي ينبغي على الدول الأعضاء تنفيذها في أربعة مجالات، وهي: الحوكمة، والوقاية، والرعاية الصحية، والرصد والتصدُّد. وحتى تستطيع البلدان تحقيق تقدم ملحوظ في تنفيذ إطار العمل، تم الاتفاق على الحاجة إلى مشاركة القطاعات الأخرى بخلاف قطاع الصحة على مستوى أعلى وكذلك مشاركة أقوى من جانب المجتمع والشركاء غير الحكوميين.. إن للدبلوماسية الصحية دور مهم في ضمان تنفيذ هذا الإعلان وغيره من الاتفاقيات الدولية. ومع استمرار ارتفاع الوفيات المبكرة الناجمة عن الأمراض غير السارية عالمياً وفي إقليم شرق المتوسط، فهناك حاجة إلى مشاركة فاعلة ومفاوضات مع كل قطاعات الحكومة، بالإضافة إلى المجتمع المدني ودوائر الصناعة. ويمكن للبرلمان أن يلعب دوراً له أهميته الخاصة في سن التشريعات المهمة ورصد إنفاذها.

### الأمن الصحي باعتباره جزءاً لا يتجزأ من الأمن الوطني وأمن البشرية

يعتبر الأمن الصحي جزءاً لا يتجزأ من الأمن الوطني والعالمي، كما تشكل اللوائح الصحية الدولية لعام 2005 مكوناً رئيسياً في صون ذلك الأمن للعالم. ومنذ أقرت جمعية الصحة العالمية اللوائح الصحية الدولية في 2005، سعت الحكومات بدأب لبناء القدرات الأساسية اللازمة بموجب اللوائح، وكثير منها خارج قطاع الصحة. وكان مطلوباً من الدول الأعضاء أن ترفع تقارير سنوية إلى منظمة الصحة العالمية عن التقدم الذي تحرزه في تنفيذ القدرات الأساسية، استناداً إلى التقييم الذاتي. ولقد سلطت فاشية الإيبولا في 2013-2014 الضوء على الثغرات

تتمثل أهداف الندوة الخامسة فيما يلي: مناقشة أحدث قضايا الصحة العالمية التي تتطلب مشاركة كاملة من جانب الحكومة بأسرها، بما في ذلك السياسة الخارجية والسلطة التشريعية؛ وتعزيز قدرات المشاركين لاستيعاب قضايا الصحة ذات الأولوية القصوى وعلاقتها بالإقليم والتصرف بناء على ذلك وإحداث تأثير إيجابي على زيادة الوعي بشأنها؛ ودمج المفاهيم والنهج الحديثة للدبلوماسية الصحية في منتديات السياسة الخارجية من أجل التصدي لما تواجهه الصحة من تحديات كبرى تتسم بطابع عالمي. وبالإضافة إلى إلقاء الضوء على التفاعل بين الصحة والسياسة الخارجية، ناقش المشاركون عددًا من الموضوعات التي ألفت بدورها الضوء على المجالات المهمة التي ساعدت فيها الدبلوماسية الصحية على تحقيق نتائج إيجابية للصحة العالمية وكذلك على المجالات التي تحتاج إلى تدخل الدبلوماسية الصحية.

### التفاعل بين الصحة والسياسة الخارجية

تُشير الدبلوماسية الصحية إلى المشاركة الفعالة من جانب الحكومات والجهات الفاعلة الأخرى غير الدول في المفاوضات بالغة الأهمية بالنسبة للصحة والتي ترسم ملامح بيئة الصحة. وهي تضم عددًا كبيراً من الجهات الفاعلة في المجالات التي تؤثر على الصحة العمومية. وتتمثل الأهداف الرئيسية للدبلوماسية الصحية في: تحسين الأمن الصحي وصحة السكان؛ وتحسين العلاقات بين الدول والتزام طيف واسع من الجهات الفاعلة بالعمل سوياً نحو تحسين الصحة؛ وتحقيق نتائج تعتبر عادلة؛ ودعم الغايات المتعلقة بالحد من الفقر وزيادة الإنصاف. وتُظهر العديد من الأمثلة أن الدبلوماسية الصحية تؤدي ثمارها، وأن المواءمة بين الصحة والسياسة الخارجية يمكن أن يَبْتُج عنها فوائد كبيرة للصحة. وهناك اعتراف متزايد بالصحة كأحد أهداف السياسة الخارجية، ومن العوامل الرئيسية التي تساهم في تحقيق التنمية والسلام وتخفيف وطأة الفقر، وتحقيق العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان.

### الشراكات من أجل الدبلوماسية الصحية

لا يمكن النظر إلى الصحة أو التعامل معها بمعزل عن السياق الاجتماعي والاقتصادي الأوسع نطاقاً والخاص بالاهتمامات والشواغل الوطنية والدولية. ولطالما كان من المعروف أن محددات الصحة الرئيسية تقع خارج نطاق تحكّم قطاع الصحة نفسه، إلا أنه مؤخراً فقط بدأت تدور مناقشات مهمة على الصعيد العالمي بشأن أفضل طرق التعامل مع المسائل المطروحة المتعلقة بقطاعات متعددة. ويحتاج قطاع الصحة إلى مشاركة ودعم العديد من الجهات صاحبة المصلحة المعنية، سواء كانت جهات حكومية أو غير حكومية، حيث إن دور المجتمع المدني

ولا يزالون يُستهدفون على الرغم من الدعوات المتكررة لتوفير الحماية لهم وفقاً للاتفاقيات الدولية. فلقد فرضت العزلة على المجتمعات الواقعة في مناطق تحت الحصار أو يصعب الوصول إليها، مما تتسبب في الحرمان والمعاناة وخسائر فادحة في الأرواح. إن الدبلوماسية الصحية ضرورية لضمان حماية العاملين الصحيين وتمكنهم من استمرار عملهم لمصلحة كل الأرواح المعنية. ومن المهم القيام بالتنسيق والتعاون بين الأقاليم لضمان تلبية احتياجات السكان من اللاجئين والنازحين داخلياً.

### الصحة بوصفها أحد مكونات أهداف التنمية المستدامة

في أيلول/سبتمبر 2015، صدّق رؤساء الحكومات في الجمعية العامة للأمم المتحدة على خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ولقد حددت الخطة 17 هدفاً (أهداف التنمية المستدامة) و169 غاية تتوزع بين المجالات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية لضمان «ألا يتخلف أحد عن الركب». إن الصحة هي جوهر التنمية، فهي شرط أساسي للتقدم في تحقيق التنمية المستدامة ومؤشر لهذا التقدم ونتيجة له. ويتعلق الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة بالصحة، ويشمل الجوانب الرئيسية اللازمة لتحقيق الصحة الجيدة. ومُدرج تحت الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة ثلاث عشرة غاية تغطي من الناحية العملية جميع التحديات الأساسية أمام التنمية الصحية. كما أن الصحة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالأهداف الستة عشرة الأخرى. إن الصحة العالمية ليست أحسن حالاً من وضع الصحة في أكثر الدول هشاشة. وتحسين الصحة شرط أساسي لتحقيق التنمية المستدامة للعالم أجمع، ويتطلب ذلك التزام وعمل من جانب كل الحكومات والقطاعات. وسيطلب تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والغايات المرتبطة بها تنسيق الاستراتيجيات والخطط الوطنية الحالية، وسيطلب رصدها وجود نظم معلومات صحية أقوى من تلك الموجودة حالياً في معظم البلدان.

الموجودة في القدرات الأساسية للبلدان والتحديات التي تواجهها الحكومات في الوفاء بالتزاماتها، حتى في الأوقات التي شعرت فيها أنها في وضع آمن نسبياً. وفي 2015-2016، عملت منظمة الصحة العالمية وخطة الأمن الصحي العالمي معاً نحو إعداد إطار مُنسّق لرصد وتقييم القدرات الأساسية اللازمة بموجب اللوائح الدولية الصحية بواسطة أداة تقييم خارجي مشترك. وهذا النهج الجديد من شأنه تيسير العمل بين الدول، والمنظمات الدولية، والجهات المانحة، والخبراء التقنيين المشاركين في عمليات التقييم. كما أنه يعزز الشفافية في تبادل المعلومات بشأن نتائج التقييم، خاصة بالنسبة لأصحاب المصلحة المعنيين الذين يدعمون وضع خطط وطنية وتعزيز قدرات البلدان. ويقوم مفهوم اللوائح الصحية الدولية على فكرة الأمن الجماعي والمسؤوليات المشتركة لكل بلدان العالم. وتعتبر هذه اللوائح نتاج الدبلوماسية الصحية، إلا أنه يلزم استمرار الدبلوماسية الصحية لضمان تحقيقها أقصى مبتغاها في حماية العالم. ولقد اتفق جميع المشاركين على الحاجة الماسة إلى قيام البلدان بإبلاء أولوية أكبر للأمن الصحي بوصفه جزءاً لا يتجزأ من الأمن الوطني، ولبناء القدرات الخاصة بتقييم القدرات الأساسية بموجب اللوائح الصحية الدولية ومعالجة الثغرات. ولا يستطيع قطاع الصحة القيام بهذه المهمة دون مشاركة باقي القطاعات مشاركة كاملة واضطلاعها بدور فاعل في التصدي للتحدي.

### الطوارئ والأزمات الإنسانية

يشهد الإقليم أزمات صحية غير مسبوقة، من حيث العدد والنطاق والتأثير، مما يزيد العبء الواقع على النظم الصحية المحملة أساساً بما يفوق قدراتها، إذ تعرض كثير من السكان للتشريد إما داخل حدود بلدانهم أو عبرها إلى دول أخرى داخل الإقليم وخارجه. وهناك حاجة كبيرة إلى الاستجابة لحالات الطوارئ وتوفير الإغاثة في كثير من البلدان، حيث ضاعت مكاسب التنمية والصحة التي تحققت على مدار سنوات طويلة. وقد استُهدف العاملون الصحيون والمرافق الصحية



المشاركون في الندوة الخامسة حول الدبلوماسية الصحية، القاهرة، 8-7 أيار/مايو 2016

## الخلاصة

انعقاده في 2018، بما في ذلك تحليل الأسباب وراء عدم تمكن الدول الأعضاء من إحراز تقدم كافٍ في تنفيذ التدابير التي أوصى بها الإعلان السياسي للأمم المتحدة، وعدم قدرتها أحياناً على استيفاء بعض مؤشرات التقدم التي ستقوم الجمعية العامة للأمم المتحدة بتقييمها في 2018. وينبغي أن تركز التحضيرات أيضاً على الاستثمار في توفير البيانات الأساسية لرصد التقدم المحرز، كما ينبغي أن تدرس تأثير دوائر الصناعة على جهود الوقاية من الأمراض وإمكانية الحصول على الأدوية.

7. دعم تنفيذ اللوائح الصحية الدولية (2005) بوسائل منها تحديد آلية تمويل مستدام لتمويل خطط العمل الوطنية التي يتم إعدادها عقب بعثات التقييم الخارجي؛ وكذلك تعزيز دور منظمة الصحة العالمية إذا لم تلتزم الدول الأعضاء بتوصيات المديرية العامة حال حدوث فاشية.

8. دعم الجهود المبذولة من أجل تعزيز الأمن الصحي العالمي من خلال الاستثمار في أنشطة الدعوة المسندة بالبيانات (البيانات) والعمل مع القطاعات الأخرى، خاصة القطاعين الزراعي والحيواني، من أجل ترجمة خطة العمل العالمية بشأن مقاومة مضادات الميكروبات إلى خطط وطنية ملائمة.

9. ضمان تمثيل الدول الأعضاء في جلسة الجمعية العامة للأمم المتحدة المقبلة بشأن مقاومة مضادات الميكروبات، وتعزيز الحوار على المستوى الوطني لزيادة الوعي بشأن الحاجة الماسة إلى إجراءات ملموسة في القطاعين الزراعي والحيواني وقطاع صحة الإنسان.

10. النظر في تعزيز وتقوية دور المكاتب القطرية للمنظمة في إدارة أحداث الطوارئ بدعم من المستويات الأخرى للمنظمة، وذلك استناداً إلى مبدأ تفويض السلطة وفي سياق عملية إصلاح المنظمة.

11. الدعوة بصورة أكبر إلى حماية المدنيين والعاملين الصحيين والمرافق الصحية في أوقات النزاع والعمل مع جميع الشركاء لرصد الانتهاكات ورفع مستوى الوعي بشأن المبادئ وراء الاتفاقيات الدولية في ذلك الشأن.

12. تحديد آليات مستحدثة لإيجاد حل شامل للسكان النازحين، خاصة هؤلاء الذين يعيشون مع مجتمعات مضيفة، والاستثمار في تقوية نظم المعلومات الصحية الوطنية دعماً لذلك.

13. استكشاف طرق لتعزيز التعاون فيما بين القطاعات المتعددة والعمل مع كل القطاعات لتحقيق الغايات المنبثقة من أهداف التنمية المستدامة التي اعتمدها الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر 2015.

14. الاستمرار في عقد ندوة سنوية حول الدبلوماسية الصحية، ومواصلة دعم البلدان في استضافة الندوات الوطنية وفعاليات بناء القدرات.

تساهم الدبلوماسية الصحية في تحقيق كل من الأمن الصحي العالمي والأمن بشكل عام كقضية أوسع نطاقاً. وتعتبر التحديات الماثلة أمام الأمن الصحي العالمي هي تحديات أمام الأمن العالمي، مثل فاشيات مرض فيروس الإيبولا وفيروس زيكا، بالإضافة إلى استمرار الصراعات الدائرة في الإقليم، والتي أدت إلى نزوح جماعي للسكان إلى بلدان أخرى. وتحسين الصحة على مستوى العالم من شأنه تعزيز الاستقرار والأمن والنمو. ويلزم في هذا الصدد، زيادة الوعي على كافة المستويات بشأن قيمة الدبلوماسية الصحية في تعزيز كل من الصحة والأمن.

ولقد خلص المشاركون في الندوة إلى أن إقليم منظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط يعمل على زيادة معارفه وقدراته في مجال الدبلوماسية الصحية بصورة تدريجية. وأصبحت الحكومات تشارك بشكل ملحوظ أكثر في المفاوضات العالمية بشأن القضايا الرئيسية ذات الأهمية للصحة، كما تعمل على تحسين الروابط بين وزارتي الصحة والشؤون الخارجية، وبين قطاع الصحة والقطاعات الأخرى. وعلى الرغم مما سبق، فإن هناك الكثير مما يلزم عمله لتعزيز التنسيق بين الصحة والسياسة الخارجية ولتشجيع القطاعات الأخرى بخلاف قطاع الصحة على المشاركة في القضايا المرتبطة بالأمن الصحي العالمي.

وفيما يلي نقاط العمل التي أثارها المشاركون. وعلى منظمة الصحة العالمية والدول الأعضاء العمل سوياً نحو تعزيز الدبلوماسية الصحية وتنفيذ نقاط العمل أدناه، متى أمكن ذلك.

1. الاستمرار في تأكيد وتعزيز فكرة أن الصحة إحدى ركائز السياسة الخارجية الأساسية ومسئولية جوهريّة تقع على عاتق الحكومة بأسرها. وعلى منظمة الصحة العالمية مواصلة عقد ندوات وطنية لزيادة الوعي وبناء القدرات في كل القطاعات.
2. الدعوة إلى إدراج قضايا الصحة العالمية والحاجة الماسة إلى تعزيز قدرات البلدان في جلسة استثنائية لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بوصفها تمثل مكوناً رئيسياً للأمن والسلام العالميين بشكل عام.
3. إنشاء وحدات للدبلوماسية الصحية داخل وزارات الصحة لتنسيق المواقف المشتركة مع وزارات الشؤون الخارجية أو تقوية إدارات الصحة الدولية القائمة.
4. مواصلة التوصية بإنشاء مسؤول تنسيق رفيع المستوى معني بالصحة في وزارات الشؤون الخارجية في كل البلدان.
5. التأكيد على أهمية البيانات وموجزات السياسات تعزيزاً لمواقف معينة مرتبطة بالصحة داخل البلدان (الدبلوماسية الصحية الداخلية).
6. بدء التحضيرات لاجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالوقاية من الأمراض غير المعدية (غير السارية) ومكافحتها المقرر

© منظمة الصحة العالمية، 2016. جميع الحقوق محفوظة.

اتخذت منظمة الصحة العالمية كل الاحتياطات المعقولة للتحقق من المعلومات التي تحتويها هذه المنشورة. غير أن هذه المادة المنشورة يجري توزيعها دون أي ضمان من أي نوع، صراحةً أو ضمناً. ومن ثم تقع على القارئ وحده مسؤولية تفسير المادة واستخدامها. ولا تتحمل منظمة الصحة العالمية بأي حال أي مسؤولية عما يترتب على استخدامها من أضرار.